المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة[1].

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلا شرعيا من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلا محاسبيا يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أَثِمُوا[2].

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

قبل التطرق إلى مميزات الاقتصاد الإسلامي (ثانيا)، لا بد من المرور على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (أولا). والملاحظ أن تعاريف علم الاقتصاد قد تكاثرت حتى بات من الصعب على أي باحث حصرها.

---

[1]– أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 33–35. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 15.

[2]– النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص ص 59–65.

أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة[3].

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[4]. أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية[5].

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالاقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة[6].

ثانيا: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما[7]:

1- مراعاة القيم

---

[3]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

[4]- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

[5]- أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 11.

[6]- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-23.

[7]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119-120.

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

2- مرحلة العمل الاقتصادي

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة، وبناءا على ذلك ينبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة.

1- **القواعد الثابتة:** وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

2- القواعد المتغيرة: وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقّق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام[8]. ومن هنا سنتطرق إلى الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني)، وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

[8]- الاعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، ولا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان[9]:

أولا: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيدا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمور، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات[10].

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "**لا ضرر ولا ضرار**"، فأي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه[11].

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونه لن يكون لها معنى أو وجود.

---

[9]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 17-18.

[10]– ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرم شيئا عليهم إلا عوضهم خيرا منه، مما يسد مسده ويغني عنه، فحرم عليهم الربا وعوضهم بالتجارة الرابحة. وحرم عليهم القِمار، وأعاضهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين، بالخيل والإبل وحرم عليهم الحرير، وأعاضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن. أنظر: السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 63. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 15. النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 93-94.

[11]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 87.

ثانيا: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا[12]. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.

ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي[13]:

1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: "**إنّك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها**"[14].

الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي

---

[12]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[13]- النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 68.

[14]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 67.

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش والرفاهية[15].

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية[16]، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى[17].

الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**"[18]. ويقول أيضا: "**إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا**"[19]، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير

---

[15]– النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 60.

[16]– المرونة في علم الاقتصاد تمثل مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر، أي قياس كيف أن تغيير متغير اقتصادي واحد سيؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية.

[17]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[18]– سورة الإسراء، الآية 26.

[19]– سورة الإسراء، الآية 28.

الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: **"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"**[20].

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: **"فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"**[21]، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[22]. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية[23]، فقال جل جلاله: **"الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا"**[24].

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالأتي[25]:

الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم

---

[20]– سورة الفرقان، الآية 67.

[21]– سورة البقرة، الآية 43.

[22]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 110–111.

[23]– عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 179 وما بعدها.

[24]– سورة البقرة، الآية 275.

[25]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26–28. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 37.

الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة[26].

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[27].

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**لا يبيع حاضر لباد**"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان**"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[28].

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما[29]. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته[30].

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

---

[26]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[27]– أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41. عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 141.

[28]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[29]– الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 57.

[30]– إن الملكية الفردية أو الخاصة لا تتفق مع غريزة الإنسان في التملك فحسب بل هي استجابة طبيعية ومعقولة لما فطر عليه من حب التملك وحب المال، والذي أقره القرآن الكريم في قوله سبحانه عز وجل: "**وتحبون المال حبا جما**"، سورة الفجر، الآية 30. وكذلك قوله تعالى: "**للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما كسبن**"، سورة النساء، الآية 32.

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام[31].

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة[32]. كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[33]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية[34].

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعلة النبي –صلى الله عليه وسلم– حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.
- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.

---

[31]– عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 140. أنظر أيضا: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 131. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

[32]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.

[33]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132–133.

[34]– اتفقت كلمة الكنيسة على تحريم الربا تحريما قاطعا مبنيا على نصوص كثيرة من العهد القديم والجديد، يقول إسكوبار: "إن من يقول إن الربا ليس بمعصية يُعد ملحدا خارجا عن الدين". ويقول الأب بوي: "إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم".

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ[35].

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

4- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها[36].

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية[37].

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال[38]. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي

---

[35]- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

[36]- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

[37]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 62-63. أنظر أيضا: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 141.

[38]- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 38-39. أنظر أيضا: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها[39]:

1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.

2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.

4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما[40]:

أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

ب- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

خاتمة:

مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، باعتبار أن الاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

---

[39]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133-134.

[40]- علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 19. أنظر أيضا: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27-28.

وقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، واللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات. كما يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية